

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

**الموضوع:** حول كيفية استرجاع مبالغ الخصم من المورد

**المرجع:** مکتوبکم بتاريخ 12 نوفمبر 2014

لقد ذكرتم بمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركة \*\*\*\*\* أخذت بعين الاعتبار لضبط مبلغ الـ 5.000 دينار المنصوص عليه بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف والمنح والمكافآت الطرفية وغير المنتظمة، وبالتالي قامت الشركة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر أوت 2014 بالخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل على هذا الأساس وهو ما أدى بالعملة المعنيين بالأمر إلى الاحتجاج مطالبين الشركة بإرجاع المبالغ التي خصمتها من أجورهم المعفاة من الضريبة.

تبعاً لذلك طلبتم تمكين شركتكم من إرجاع مبالغ الخصم الذي قامت به على الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي دون اعتبار المنح المذكورة أعلاه مبلغ 5.000 دينار إلى العملة المعنيين بالأمر وطرح المبالغ المذكورة من مبالغ الخصم المستوجبة على الشركة خلال الأشهر المتبقية من سنة 2014 والأشهر الأولى لسنة 2015.

جواباً، يشرفني إعلامكم بأنه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل وفي صورة إجراء المؤجر للخصم من المورد على المرتبات والأجور المعفاة من الضريبة، فإنه يمكن للأجراء المعنيين المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل ولا يمكن للمؤجر القيام بأية تسوية بهذا العنوان.

غير أنه في الحالة الخاصة بمکتوبکم وأخذاً بعين الاعتبار لخصوصية الإجراء ذي الطابع الاجتماعي والمتعلق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف ولوضع حدّ للإشكاليات التي تواجهونها مع الأجراء المذكورين والتي تسببت في تعطيل العمل، فإنه

يمكن وبصفة استثنائية لشركتكم إرجاع مبالغ الخصم من المورد المذكور إلى الأجراء المعنيين وطرح المبالغ المذكورة من الخصم من المورد الذي سيتم دفعه لاحقا للخزينة.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد والمالية  
وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي  
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي